

إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تصاعد الأزمات والمتغيرات الدولية الراهنة

Reforming the United Nations in light of escalating crises and current international changes

لخداري محمد *

جامعة الجزائر 1

Lakmed16@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2025/08/14 تاريخ قبول المقال: 2025/09/03 تاريخ نشر المقال: 2025/09/25

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معالجة مسألة ضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة خاصة في ظل المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم منذ سنوات التسعينات، إضافة إلى تفاقم التوترات في العلاقات الدولية التي تجلت في الأزمات الدولية الراهنة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وقد زادت الحرب الإسرائيلية التي يشنها الاحتلال على قطاع غزة منذ خريف 2023 من الحاجة الملحة إلى إحداث تغيير جذري في كيفية تعاطي منظمة الأمم المتحدة مع انتهاكات الدول لقواعد القانون الدولي وكذا قرارات الشرعية الدولية، لذلك يتناول البحث الإجابة عن تساؤل يتمحور حول مدى قدرة منظمة الأمم المتحدة على مواكبة المتغيرات الدولية الراهنة من خلال تبني خطة واضحة للإصلاح.

الكلمات المفتاحية: إصلاح - الأمم - المتحدة - الأزمات - المتغيرات - الراهنة.

Abstract:

This research aims to discuss the issue of the necessity of reforming the United Nations, especially in light of the international changes that the world has witnessed since the nineties, in addition to the exacerbation of tensions in international relations, which have manifested in the

إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تصاعد الأزمات والمتغيرات الدولية الراهنة

current international crises that threaten international peace and security. The Israeli war waged by the occupation on the Gaza Strip has increased the urgent need to bring about a radical change in the way the United Nations deals with states' violations of the rules of international law and international legitimacy resolutions. Therefore, the research addresses the answer to a question that revolves around the extent of the United Nations' ability to keep pace with current international changes by adopting a clear plan for reform.

Keywords: Reforming - United Nations - crises - current - changes

المقدمة:

تتولى منظمة الأمم المتحدة منذ إنشائها سنة 1945 الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وكذا السهر على تطبيق قواعد القانون الدولي وتجنب البشيرة ويلات الحروب والنزاعات المسلحة ومختلف الأزمات الدولية والإقليمية التي تحصد في كل مرة أرواح الملايين من المدنيين الأبرياء، وتعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أحسن مثال عن تداعيات الحروب والنزاعات المسلحة وكذا الأزمات الإنسانية على حقوق الإنسان بمختلف صورها، والتي تضطلع منظمة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها وفروعها بحمايتها من الانتهاكات التي تطالها.

وفي ظل تزايد النزاعات المسلحة في مناطق مختلفة من العالم إضافة إلى تزايد حالات انتهاك قواعد القانون الدولي بمختلف فروعها، وكذا قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرارات منظمة الأمم المتحدة وكذا مختلف الاتفاقيات الدولية، تصاعدت نداءات العديد من الدول من أجل اعتماد إصلاحات جذرية على منظومة الأمم المتحدة قصد الاستجابة للتطورات والمستجدات الراهنة التي وضعت منظمة الأمم المتحدة أمام تحديات كبيرة تتمثل في ضرورة التدخل لفرض احترام القانون الدولي وقرارات المنظمة أو العمل على إصلاح طريقة عمل أجهزتها الرئيسية لا سيما مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالعضوية الدائمة وحقوق الفيتو وغيرها من المسائل الخلافية الأخرى.

يسعى البحث إلى تبيان مدى قدرة منظمة الأمم المتحدة على الاستجابة للتحويلات الدولية الراهنة من خلال اعتماد إصلاحات هيكلية ووظيفية، وكذا إبراز مظاهر القصور في النظام الأممي الحالي، خاصة على مستوى مؤسسات اتخاذ القرار وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي، لذلك تتجلى أهمية الموضوع في كونه يعالج مسألة لطالما كانت محور اهتمام العديد من الدول وكذا الباحثين في مجال القانون الدولي.

يتبع البحث المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل الإطار القانوني والهيكل لمنظمة الأمم المتحدة، وعرض طبيعة التغيرات الدولية وتأثيرها على أداء المنظمة.

وهذا ما سيتم معالجته من خلال طرح الإشكالية التالية:

إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تصاعد الأزمات والمتغيرات الدولية الراهنة

هل تستطيع منظمة الأمم المتحدة مواكبة الأزمات والمتغيرات الدولية الراهنة من خلال إصلاح أجهزتها ووظائفها ؟

إن الإجابة عن الإشكالية المطروحة يستوجب عرض الخطة التالية:

المبحث الأول: واقع عمل منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الراهن

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي لمنظمة الأمم المتحدة

المطلب الثاني: نقاط ضعف أجهزة الأمم المتحدة والعوائق تواجهها

المبحث الثاني: كيفية إصلاح منظمة الأمم المتحدة

المطلب الأول: الإصلاح المتعلق بالأجهزة والمؤسسات

المطلب الثاني: الإصلاح المتعلق بوظائف ودور المنظمة

المبحث الأول: واقع عمل منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الراهن

تعمل منظمة الأمم المتحدة وفق ميثاقها المنظم لمختلف أجهزتها الرئيسية، غير أن هيكلها التنظيمي يعاني من نقاط ضعف جعلتها عاجزة عن التحرك أمام العديد من الأزمات الدولية آخرها الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وغيرها من الأزمات الإنسانية الأخرى التي انتهكت خلالها مختلف أنواع حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي لمنظمة الأمم المتحدة

أنشئت الأمم المتحدة على أمل الحد من ويلات الحروب وما يرافقها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، لذلك تم وضع هيكل تنظيمي للهيئة الأممية كي يستطيع التعاطي مع مختلف المواقف والأزمات التي تثور في نقاط مختلفة من العالم أهمها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة بالإضافة إلى الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات الأخرى كمحكمة العدل الدولية على سبيل المثال.

الفرع الأول: أهداف إنشاء منظمة الأمم المتحدة

تتمثل أهداف منظمة الأمم المتحدة حسب المادة الأولى من الميثاق؛ حفظ السلم والأمن الدوليين، تنمية العلاقات الودية بين الأمم، تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات العالمية، جعل المنظمة مركزاً لتنسيق أعمال الدول، ومن بين مبادئ الأمم المتحدة حسب الميثاق دوماً؛ المساواة في السيادة بين الدول، تسوية

إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تصاعد الأزمات والمتغيرات الدولية الراهنة

النزاعات بالوسائل السلمية، الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، التعاون الكامل مع أجهزة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى احترام حق الشعوب في تقرير المصير، وكذا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ورغم الأهداف والمبادئ النبيلة لمنظمة الأمم المتحدة إلا أن العديد من الدول تقوم في كل مرة بانتهاك هذه المبادئ والأهداف، وفي هذا السياق صرح الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش إنه بعد مرور 80 عاما على توقيع الميثاق، يشهد العالم "اعتداءات على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لم يسبق لها مثيل"، وحث جميع الدول الأعضاء على الالتزام بروحه ونصه.¹

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة الأمم المتحدة

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة الأمم المتحدة من ستة أجهزة رئيسية، نصّ عليها الفصل الثالث من الميثاق، وهي: الأمانة العامة، الجمعية العامة التي تضم جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، مجلس الأمن الذي يتولى حفظ السلم والأمن الدوليين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة العدل الدولية التي تعد الجهاز القضائي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى مجلس الوصاية.²

غير أنه وفي السنوات الأخيرة برزت اختلالات على مستوى الهيكل التنظيمي لمنظمة الأمم المتحدة، ما أدى لتغول أجهزة على أخرى لا سيما مجلس الأمن الدولي، الذي وبسبب آلية النقض جعل 5 أعضاء أقوى من 192 عضو بالجمعية العامة على سبيل المثال، وهي إحدى أهم التناقضات على مستوى الهيكل التنظيمي للمنظمة الذي يعجل بضرورة إحداث إصلاح جذري عاجل.

المطلب الثاني: نقاط ضعف أجهزة الأمم المتحدة والعوائق تواجهها

تتمثل أبرز نقاط ضعف أجهزة الأمم المتحدة على وجه الخصوص في انحياز الدول دائمة العضوية إلى أحد أطراف النزاعات، بالإضافة إلى نقص فاعلية ونجاعة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة كمجلس الأمن الدولي على سبيل المثال، الذي عجز عن حل العديد من الأزمات الدولية بسبب تشكيلته وطريقة عمله.

¹ - الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، ثمانون عاما على ميثاق الأمم المتحدة: دعوة عالمية لتجديد الالتزام بالسلم والعدالة، شؤون الأمم المتحدة، منشور بتاريخ 2025/07/26 على الرابط التالي:

<https://news.un.org/ar/story/2025/06/1142741> آخر زيارة للموقع بتاريخ 2025/08/01، على الساعة 20 سا و55 د

² - Aziz Hasbi, ONU et ordre mondial : réformer pour ne rien changer, Editions L'Harmattan, Paris, 2006

الفرع الأول: انحياز الدول دائمة العضوية إزاء أطراف النزاعات

يتجلى انحياز الدول دائمة العضوية لأحد أطراف النزاع لا سيما إذا كان من الدول الغربية أو إسرائيل التي تعد أكبر المستفيدين من آلية النقض التي تدعى بـ'حق الفيتو' في الهيمنة الغربية على قرارات المجلس، التي تستخدم الفيتو كأداة لمنع وعرقلة استصدار أي قرار من شأنه أن يهدد مصالحها أو مصالح حلفاءها الآخرين، وتعد مسألة الانحياز وتشبث الدول المتمتعة بحق الفيتو إحدى أهم معوقات إصلاح الأمم المتحدة.³

ومن بين صور الانحياز أيضا التفاوت في سرعة وفعالية الاستجابة للأزمات والنزاعات الدولية، حيث تكون استجابة الدول دائمة العضوية سريعة إذا تعلق الأمر بحلفائها، بينما تكون بطيئة وفي بعض الأحيان منعدمة إذا تعلق الأمر بدولة من دول العالم الثالث، ولا شك أن لهذا التحيز انعكاسات سلبية تتمثل في فقدان ثقة المجتمع الدولي في منظمة الأمم المتحدة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف قواعد القانون الدولي وتكريس تهميش دور الدول النامية.

الفرع الثاني: نقص فاعلية ونجاعة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة

يبرز نقص فاعلية ونجاعة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في الاستجابة المتأخرة والمحدودة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى الأزمة الإنسانية المستمرة وغير المسبوقة في قطاع غزة في ظل عجز دولي عن وقف الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل في حق المدنيين الأبرياء العزل الذين يتعرضون لأبشع حرب إبادة في التاريخ المعاصر، مستخدمة التجويع والاستهداف العمدي للمدنيين كأداة حرب وهذا ما خلف أزيد من 60 ألف شهيد أغلبهم من النساء والأطفال.

ومن بين العوامل والأسباب التي أدت إلى ضعف فاعلية الأمم المتحدة هيمنة الدول الغربية على مجلس الأمن الدولي عن طريق الاستئثار بآلية النقض واستخدامها لحماية مصالحها ومصالح حلفاءها من الدول الغربية الأخرى، وهذا ما يستوجب إصلاح وتطوير آليات عمل أجهزة الأمم المتحدة.

³ - حول معوقات إصلاح منظمة الأمم المتحدة، راجع: زياد محمد الوحشات، إصلاح هيئة الأمم المتحدة: نظرة تحليلية لمشكلاتها وطرق التغلب عليها، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 12-31.

المبحث الثاني: كفففة إصلاح منظمة الأمم المتحدة

نظرا لإخفاق الأمم المتحدة في العفد من المناسبات، تصاعدت نداءات المجتمع الدولي قصد تدارك النقائص التي شابت بعض الأجهزة، وفسبب هذا الإصلاح على الأجهزة والمؤسسات بالدرجة الأولى، ثم على الوظائف ودور المنظمة بالدرجة الثانية.

المطلب الأول: الإصلاح المتعلق بالأجهزة والمؤسسات

يأتي إصلاح مجلس الأمن الدولي في مقدمة أولويات الدول المنادية بضرورة إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما آلية النقض التي تكبل مجلس الأمن الدولي وتمنعه من اتخاذ قرارات حاسمة وفورية لإيقاف الانتهاكات التي من شأنها تهفد السلم والأمن الدولفبن.

الفرع الأول: إصلاح مجلس الأمن الدولي

أسباب ودواعي إصلاح منظمة الأمم المتحدة، أنشئت منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال تنظيم دول العالم في صيغة جديدة لنظام الأمن الجماعي، هدفه تحقيق السلم والأمن الدولفبن، وضمن ميثاق تضمن نظاما متكاملا من الناحفة النظرفة تتوافر ففه جمفع الأركان اللازمة لضمان ففالفته، من خلال مبادئ وقواعد عامة مشتركة ومتفق عليها، وجهاز مسؤول عن تنفيذ الالتزامات الدولية له صلاحفة إفاخاذ ما فراه مناسبا من إفاجراءات أو ترتيبات لمساعدة الدول على تسوية منازعاتها بالطرق السلمفة أو لقمعها ومعاقبفها إذا خرجت على حدود السلوك المشروع.⁴

تشمل عملفة إصلاح منظمة الأمم المتحدة صورتفن من الإصلاح الأولى تتعلق بالأجهزة والمؤسسات، والثانية خاصة بإصلاح مجلس الأمن الدولي، ففسعى إصلاح مجلس الأمن الدولي تحفدفا إلى فحقق التوازن الجغرافي من خلال التمثفل العادل للدول فف المجلس وكذا فزافة عدد الأعضاء ففر الدائمن لا سيما الدول النامفة الإفرففة منها والآسفوفة إضافة إلى أمريكا اللاتفنفة والجنوبفة وكذا المنطقة العربفة.

4 - هشام بخوش، ضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة مدارات سفسافة، مركز المدار المعرفف للأبحاث والدراسات، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 113.

الفرع الثاني: إصلاح آلية النقض

تعد مسألة إصلاح آلية النقض في مجلس الأمن الدولي أبرز النقاط المتعلقة بإصلاح أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة، وذلك نظرا لانعكاسات استخدام الفيتو على فاعلية مجلس الأمن في التعاطي مع أخطر الأزمات الدولية، حيث يعجز في كل مرة عن وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كما هو واقع في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023، وكذلك الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في 24 فبراير 2022.

هذا الوضع أدى إلى فقدان ثقة المجتمع الدولي في شرعية المجلس نتيجة لازدواجية المعايير التي تستخدمها الدول الغربية دائمة العضوية في التعامل مع النزاعات الدولية، حيث تعجل في استصدار القرارات إذا تعلق الأمر بدولة غربية وتعطل أو تعرقل إصدار أي قرار إذا تعلق الأمر بدولة من دول العالم الثالث.

وقد زاد من تعقيد الوضع رفض الدول الدائمة العضوية التخلي عن امتيازاتها لا سيما تلك المرتبطة بالتصويت في مجلس الأمن وكذا العضوية الدائمة، من خلال رفضها ومقاومتها لأي عملية تسعى لفرض إصلاحات فعالة على هيكل وميثاق الأمم المتحدة، لذلك تبرز الحاجة الماسة أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة تعديل الميثاق الذي يعد المدخل الرئيسي لأي تعديل على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

المطلب الثاني: الإصلاح المتعلق بوظائف ودور المنظمة

يتمحور إصلاح الأمم المتحدة الخاص بالأجهزة والمؤسسات حول تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان، إضافة إلى ضرورة مواكبة دور المنظمة للتهديدات المعاصرة وفي مقدمتها الإجرام السيبراني الذي تقف وراء بعض الدول إما لأغراض تجارية واقتصادية وإما للأغراض عدائية أخرى.

الفرع الأول: تعزيز دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان

تتمثل أبرز التحديات التي تواجه حماية حقوق الإنسان في الوقت الراهن في ازدواجية معايير المجتمع الدولي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الحليفة لها لا سيما دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التي غالبا ما تستخدم آلية الفيتو لإجهاض أي تحرك لوقف الاعتداء على حقوق الإنسان.

وتعد الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في ظل صمت دولي عما يجري في قطاع غزة من قتل وتجويع وتشريد لأزيد من مليوني إنسان مثال حي لعجز مجلس الأمن الدولي عن حماية حقوق الإنسان ووقف حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل منذ الثامن أكتوبر من عام 2023.

الفرع الثاني: ضرورة مواكبة دور المنظمة للتهديدات المعاصرة

يشمل إصلاح الأمم المتحدة المتعلق بوظائف ودور المنظمة مسألة ضرورة مواكبة المنظمة للتهديدات المعاصرة، ومن بين أبرز هذه التهديدات نذكر على سبيل المثال تأثيرات الذكاء الاصطناعي على السلم والأمن الدوليين وما يرتبط به من مسائل كالأمن السيبراني، إضافة إلى مسألة تغير المناخ وتداعياته على البشر وكذا الأزمات الصحية الخطيرة كما حدث مع جائحة كورونا التي حصدت الملايين من البشر عبر العالم في غضون سنتين فقط.

علاوة على ما سبق ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان، وضرورة مواكبة دور الوكالات والمنظمة الدولية المختلفة المرتبطة بالأمم المتحدة للتهديدات المعاصرة، كالحروب والنزاعات المسلحة كما هو الشأن بالنسبة للنزاع المسلح في السودان والحرب الروسية الأوكرانية والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، كل هذه الأزمات تسببت في قتل مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء خاصة في ظل عجز مجلس الأمن الدولي عن وقف الانتهاكات الجسيمة في كل من غزة والسودان.

الخاتمة:

في الختام يمكن القول أن منظمة الأمم المتحدة تستطيع إصلاح أجهزتها الرئيسية التي تحول دون التطبيق الصحيح والفعال لقواعد القانون الدولي، إضافة إلى اعتراض حماية حقوق الإنسان كحق الفيتو الذي تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المناسبات خاصة إذا كان القرار يتعارض مع مصالحها أو يهدد مصالح حلفاءها كإسرائيل على سبيل المثال.

وقد تم التوصل في نهاية الدراسة إلى نتائج نوجزها في كون أن بعض الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تستخدم منظمة الأمم المتحدة لحماية مصالحها وحلفاءها من التهديد، وهذا من شأنه إعاقة المنظمة في أداء مهامها ووظائفها التي أنشئت من أجلها سنة 1945، مما يستوجب تعزيز مساءلة الممتنعين عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية وكذا المتسببين في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

وبناء على ذلك نقدم التوصيات التالية:

- توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي ليشمل قارات أخرى كإفريقيا وأمريكا الجنوبية وكذا المنطقة العربية.

إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تصاعد الأزمات والمتغيرات الدولية الراهنة

- إلغاء حق الفيتو أو إدخال تعديل عليه بحيث لا يعيق اعتراض عضو من الأعضاء على اعتماد مشروع القرار.
- دعم القضاء الدولي أكثر من أجل المتابعة الفعالة لأي دولة أو طرف يمتنع عن تنفيذ قرارات منظمة الأمم المتحدة أو ينتهك قواعد القانون الدولي.
- تعزيز مسائل المتسببين في انتهاك حقوق الإنسان من محرضين أو داعمين أو ممولين للدول المنتهكة لحقوق الإنسان.

قائمة المصادر والمراجع:**أولاً: الكتب**

- حامد قصي أحمد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين: ولاية الرئيس جورج بوش الابن، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.
- حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.
- عبد الفتاح فكرت نامق، إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام السياسي الدولي: دراسة حالة مجلس الأمن، د.ط، المركز العربي للنشر والتوزيع، الدوحة، 2025
- Aziz Hasbi, ONU et ordre mondial : réformer pour ne rien changer, Editions L'Harmattan, Paris, 2006
- Joachim Müller, Reforming the United Nations The Struggle for Legitimacy and Effectiveness, M. Nijhoff Publishers, Boston, 2006
- Martin Daniel Niemetz, Reforming UN Decision-Making Procedures Promoting a Deliberative System for Global Peace and Security, Taylor & Francis, Routledge, England, 2015

ثانياً: المقالات

- هشام بخوش، ضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص ص 111-131.



إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تصاعد الأزمات والمتغيرات الدولية الراهنة

زياد محمد الوحشات، إصلاح هيئة الأمم المتحدة: نظرة تحليلية لمشكلاتها وطرق التغلب عليها، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص ص 12-31.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، ثمانون عاما على ميثاق الأمم المتحدة: دعوة عالمية لتجديد الالتزام بالسلام والعدالة، شؤون الأمم المتحدة، منشور بتاريخ 2025/07/26 على الرابط التالي:

<https://news.un.org/ar/story/2025/06/1142741>، آخر زيارة للموقع بتاريخ 2025/08/01، على الساعة 20 سا و 55 د.